الضغط الضريبي في الجزائر

أ. حميد بوزيدة*
جامعة بومرداس– الجزائر

ملخص:
سوف نحاول في بحثنا هذا، إبراز الضغط الضريبي و المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني الجزائري مع تحليل التباين في معدلاته بين الدول المتقدمة والنامية، و المشاكل الناجمة عن استعماله بالجزائر، و من ثمة دراسة وتحليل معدله الإجمالي و خارج المحروقات، و في هذا تفاديا لتأثير ازدواجية بنية الاقتصاد الجزائري التي يترتب عنها ازدواجية بنية الإيرادات الضريبية.

Résumé :
Nous éssayons dans cet article d'éclaircir la pression fiscale et la faculté contributive de l'économie Algérienne, en analysant la différence entre les taux de la pression fiscale dans les pays sous développés et les pays développés, et les problèmes de son utilisation en Algerie,puis l'étude et l'analyse de leur taux globale hors hydrocarbure pour éviter l'impact de la dualité de la structure économique sur la dualité des recettes fiscales.

* ماجستير في العلوم الاقتصادية، أستاذ مساعد مكلف بالدروس كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة بومرداس. **مايل**: hamid352005@yahoo.fr

تمهيد: يترتب على فرض الضرائب تحقيق الأهداف المسطرة وأحيانا غير مسطرة و ذلك تبعا لسير الآليات الاقتصادية، و من هذا نحاول تحليل الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية

للنظام الضريبي الجزائري بالاقتصار على قياس الضغط الضريبي الذي يعكس حقيقة ما يتحمله الاقتصاد الوطني و الأشخاص من ضرائب.

أولا: مفهوم الضغط الضريبي و تباينه: تستعمل الكثيرة من المصطلحات لتعريف وفهم العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والناتج الداخلي الإجمالي، فالبعض يطلق عليه الضغط الضريبي، كما هو عند منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (O.C.D.E)، والبعض مستوى الجباية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا)، وعند آخرين : معدل الاقتطاع الإجباري. والعبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني[1].

ومهما اختلفت التسميات، فإن الضغط الضريبي يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية.

إن هذه الأهمية مستمدة من كون هذا المقياس، يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني و دون إلحاق الضرر بالأفراد، وذلك باختيار الأسعار الملائمة، والبحث عن الأوعية الممكنة التي يفترض نموها مع النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية.

نظريا، تتحدد نسبة الضغط الضريبي الإجمالي المثلى بـــ 25 % (حسب الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك Colin - Clark) [2]، إلا أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الاقتصاديات المتقدمة، وتهمل الحالات الاستثنائية من حروب وأزمات، أين تزداد المساهمات في تحمل الأعباء العامة.

تتسم الدول النامية في هذا المجال بـــ :

1 – انخفاض الضغط الضريبي مقارنة مع مثيله بالبلدان المتقدمة، الشيء الذي يبين أن هناك علاقة طردية بين الضغط الضريبي ومستوى التطور الاقتصادي، بحيث ارتفاع الدخل وكبر حجم المشروعات الإنتاجية واتساع الأسواق والزيادة النسبية لليد العاملة الماهرة بالدول المتقدمة، يعكس ارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي بهاته الدول، أي هناك انعكاس للبنية

الاقتصادية على هذا الاقتطاع وتشير الإحصائيات الخاصة بسنة 1991 أن نسبة هذا الضغط بلغت(3) :

24 % بالبلدان الصناعية.

16 % بالدول النامية.

34 % بدول الجماعة الأوروبية C.E.E.

35 % ببلدان الشمال الأوربي.

2 – تفاوت في مستوى الضغط الضريبي فيما بين الدول النامية وأن هذا، المستوى قد شهد تطورا في بعض الدول من جراء التغيرات الاقتصادية التي عرفتها.

وفي هذا الصدد، لقد بلغ معدل النمو السنوي للضغط الضريبي بالدول النامية خلال الفترة (1980 –1991) المستويات التالية(4) :

0,6% بجميع البلدان النامية.

1,2 % بالبلدان الأقل نموا.

2,5 % بدول افريقيا جنوب الصحراء.

وبالمقابل، بلغ هذا المعدل (معدل النمو السنوي للضغط الضريبي) بالدول المتقدمة لنفس الفترة النسب التالية (5) :

1,0 % بالبلدان الصناعية.

1,0 % بدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

1,2 % بدول الجماعة الأوربية.

0,9 % ببلدان الشمال الأوربي.

وكل ما تعنيه النسب الأخيرة، هو التقارب في مستوى الضغط الضريبي بين الدول المتقدمة.

يعود انخفاض الضغط الضريبي بالدول النامية إلى:

- انخفاض الدخل الوطني بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية.
- تخلف الهياكل الضريبية.
- ضعف التشريع الضريبي، وكثرة الثغرات القانونية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية.
- كثرة الإعفاءات.

– تعقد النظم الضريبية وكثرة التعديلات مما يصعب التحكم فيها إداريا.
– انخفاض الوعي الضريبي، لدى الأفراد المكلفين خاصة، ان ذهنيتهم الضريبية تسيطر عليها (خاصية الإكراه(*).

ثانيا: مشاكل استعمال الضغط الضريبي في الجزائر

لقد عرفت الجباية البترولية تدهورا في سنة 1986، من جراء انخفاض سعر برميل النفط بانتقاله من 26.5 دولار أمريكي للبرميل سنة 1985 الى 13.5 دولار سنة 1986، وبذلك ازدادت أهمية دراسة الضغط الضريبي. وتطلب ذلك، العمل على زيادة الموارد الجبائية العادية، لتغطية النقص في إيرادات الجباية البترولية.

ولدراسة الضغط الضريبي في الجزائر، باعتباره العلاقة بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، فإنه يجب تحديد هذين المتغيرين، بمعنى ما هي طبيعة الإيرادات الضريبية ؟، وأي مقياس للناتج المحلي الإجمالي أكثر دلالة عن الحقيقة ؟، أي مجمع اقتصادي ذو دلالة لأخذه في قياس الضغط الضريبي ؟.

فيما يخص الإيرادات الضريبية تصادفنا مشكلتان :

المشكلة الأولى: تتمثل في عدم ظهور الإيرادات الموجهة للجماعات المحلية في الإيرادات الضريبية، وبالتالي فإن حساب الضغط الضريبي خارج هذه الإيرادات قد لا يعبر عن مستواه الحقيقي، كما قد يضلله، خاصة وأن هاته الإيرادات الضريبية المحلية أصبحت ذات أهمية بالغة، نظرًا لتوجيه حصيلة بعض الضرائب، أو جزء منها إلى الجماعات المحلية، كما يوضحه الجدولان التاليان:

الجدول رقم 1 : نسب توزيع حصيلة بعض الضرائب

الضريبة / البيان	معدلات الضريبة %	توزيع حصيلة الضرائب (%)			
		ميزانية الدولة	ص.م.ج.م*	البلديات	الولايات
الرسم على القيمة المضافة	17-7	85	10	5	-
الرسم على النشاط المهني	2		5,5	65	29,5
الدفع الجزافي	1	-	70	30	-
الرسم العقاري	-	-	-	100	-
رسم التطهير	ضريبة قيمية	-	-	100	-
الرسم الخاص على البنزين الممتاز العادي والمازوت	-	-	100	-	-
الرسم على السكن	-	-	-	100	-

* ص.م.ج.م : الصندوق المشترك للجماعات المحلية

المصدر : تم حساب النسب اعتمادا على : code des imopts, direct et taxes assimilées

الجدول رقم 2 : تطور حصيلة الضرائب المحلية و مكوناها في الجزائر (1999-2004)

الوحدة مليون دج

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الرسم على النشاط المهني	39.163	43.931	44.386	44.808	47.969	57.124
الدفع الجزافي	22.898	22.636	24.700	18.899	15.824	31.824
الرسم على القيمة المضافة	19.352	20.498	22.294	27.419	30.362	37.045
الرسم العقاري ورسم التطهير	1.768	2.045	1.773	1.837	1.447	1.583
قسيمة السيارات	2.020	2.419	2.560	2.644	2.902	2.990
الرسم على السكن	/	/	/	/	/	1.867
الضريبة على الاملاك	7	5	6	13	11	13,8
ضرائب ورسوم اخرى	46	56	21	32	37	15
المجموع	**85.254**	**91.590**	**95.740**	**95.452**	**98.552**	**113.491,8**

المصدر : مكتب الاحصائيات، مديرية العمليات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.

كما ان الإيرادات الضريبية المحلية تساهم في حدود 3% أي بنسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الاجمالي كما يوضحه الجدول رقم 3 التالي:

الجدول رقم 3: الإيرادات الضريبية المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

البيـــــــان	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الايرادات الضريبية المحلية(1)مليار دج	78.58	85.254	91.590	95.740	95.452	98.552
الناتج المحلي الاجمالي(2) مليار دج	40.328	3248.2	4098.8	4235.2	4455.4	5149.0
(1)/(2) %	2.8	2.62	2.23	2.26	2.14	1.91

المصدر:من نظمنا اعتمادا على الجدول رقم 2.

- الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر بالارقام ، رقم 31 نشرة 2002.
- Ministère des finances 2004 ,p :1

أما المشكلة الثانية: والتي نعتبرها مهمة، مستمدين ذلك، من ثنائية بنية الإيرادات الضريبية، متمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية. وفي هذا الإطار، تثار مشكلة إيرادات الجباية البترولية، هل تؤخذ في حساب الضغط الضريبي أو لا ؟.

بالنظر إلى الإحصاءات الرسمية وقوانين المالية السنوية، فإن الجباية البترولية مدرجة ضمن الإيرادات الضريبية، واستنادًا لذلك يتخذ الضغط الضريبي مستويات مرتفعة قد تفوق مثيلاتها بالدول المتقدمة. فمثلا في سنة 1985، بلغ الضغط الضريبي (مع حساب الجباية البترولية)36,20 % [(6)] في الوقت الذي كان بنفس السنة يشكل 27,6 % في اليابان و 37,1 % في كندا و 29,9% بالولايات المتحدة الأمريكية[(7)] ، فكيف يا ترى تحمل اقتصاد نام هذا الضغط الكبير ؟

إن الجباية البترولية تشكل فائضًا لقطاع المحروقات، يتم تحويله إلى ميزانية الدولة وفق الفن الضريبي (فيما يخص تحديد الوعاء والربط)، ويمكن اعتبارها فائضًا للقطاع العام، وليس اقتطاعا ضريبيًا.

وفيما يخص اختيار أحد مجاميع المحاسبة الوطنية، فمن الواضح، أن هذه المجاميع تختلف حسب النظم المتبعة في تقييمها وحسابها، والتي تخضع للفلسفة الاقتصادية التي تعطيها

لمفاهيم القطاعات المنتجة وغير المنتجة، في تحديد الإنتاج الوطني، وبذلك تكون النتائج مختلفة تبعًا للنظام المتبع في التقييم والحساب.

فمثلاً في حقل الإنتاج الداخلي الخام (la production interieur brute) حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية(S.C.E.A) يلاحظ إبعاد قطاعي المؤسسات المالية والشؤون العقارية، على الرغم من كونهما يقدمان خدمات مهمة مسوقة، وهذا الإبعاد يستند إلى تعريف الإنتاج الداخلي الخام حسب النظام السابق، بأنه: " مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تم إنتاجها من قبل الوحدات المقيمة والتي تكون موضوعًا للاستخدامات النهائية فقط (8) .

إضافة لهذا، هناك مجمع الناتج القومي الخام "la produit National brut " الذي يستعمل بكثرة في قياس الضغط الضريبي، فنجده في المغرب مثلا مستعملا.

يتميز هذا المقياس، بأنه يأخذ معيار الجنسية على عكس الناتج الداخلي الخام الذي يأخذ معيار الإقامة، ويتحدد وفق العلاقة التالية (9):

Le P.N.B = le PIB + Pro (ag nat – NR) +Pro (ag –etr –R)

حيث:

الناتج القومي الخام P.N.B

الناتج الداخلي الخام le PIB

إنتاج الأعوان الوطنية غير المقيمين (Pro (ag nat – NR

إنتاج الأعوان الأجانب المقيمين (Pro (ag –etr –R

ويبقي الناتج المحلي الخام PIB مجمعًا اقتصاديًا مهمًا، ومستعملاً في المقارنات الدولية، والذي يستمد أهميته انطلاقا من مكوناته (القيم المضافة) الموضحة بالعلاقة التالية:

Le PNB = le PIB + VAB ad + VAB if + VAB ai + V.A.B sd- loyers

القيمة المضافة للإدارات العمومية: V.A.B ad

القيمة المضافة للمؤسسات المالية: V.A.B if

القيمة المضافة للشؤون العقارية: V.A.B ai

القيمة المضافة للخدمات المترلية: V.A.B sd

الإيجارات: loyers :

ثالثا: تطور الضغط الضريبي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر.

1- الضغط الضريبي الإجمالي: يمكن أن نفهم تطور الضغط الضريبي من خلال الجدول رقم 04 التالي:

الجدول رقم 04:تطور الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر (1996-2003)

السنوات البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط الفترة
الإيرادات الضريبية الإجمالية 10^9 دج	786.6	878.77	708.38	874.88	1522.73	1354.62	1425.80	1398.9	
الناتج المحلي الإجمالية 10^9 دج	2570,0	2780.2	2830.4	3248.2	4098,8	4235.6	4455.4	5149	
الضغط الضريبي الإجمالي%	30.60	31.60	25,70	26.93	37.15	31.98	32.00	27.16	30.39

المصدر : الديون الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام رقم 31 نشرة 2002 ، نتائج 2000.
* وزارة المالية – المديرية العامة للضرائب – مكتب الإحصائيات.
- L'Algèrie en quelques chiffres, resultats : 1997 – 1998 ed : 2000 N° 29, P : 70
Ministère des finances 2004 ,p :1
O.N.S (2005) Retrospective statistique

$$\text{الضغط الضريبي الإجمالي} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية الإجمالية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

2- – الضغط الضريبي خارج المحروقات :

الجدول رقم5 : تطور الضغط الضريبي خارج المحروقات للفترة (1996– 2003)

السنوات / البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط الفترة
الإيرادات الضريبية خارج الجباية البترولية (مليار دج)	293,24	317,05	343,24	342,6	366,5	409,4	493,09	562,88	
الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	1819,6	1.932,3	2.164,9	2.324,2	2.069,0	2.216,8	2548	2792	
الضغط الضريبي خارج المحروقات%	16,11	16,40	15,84	14,74	17,71	18,46	19,35	20,16	17,34

المصدر :

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 31 ، نشرة 2002، نتائج 2000
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 33، نشرة 2004، نتائج 2002
- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.

sultats : 1997– 1998 ed : 2000 N°29, P : é-ONS L’Algrie en quelques chiffres, r 70.

الجدول رقم 06 : تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات والإيرادات الضريبية خارج الجباية البترولية. الوحدة : (%)

السنوات / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل نمو الإيرادات الضريبية خارج الجباية البترولية (%)	/	21,17	8 ,12	8,26	-0,18	6,97	11,70	20,4	14,15
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات(%)	/	24,62	6,19	12,03	7,35	-10,98	7,14	14,94	9,57
معدل نمو الضغط الضريبي خارج المحروقات (%)	/	−2,7	1,80	−3,41	-6,94	20,14	4,23	4,82	4,1

المصدر : من نظمنا اعتمادًا على الجدول رقم (5) السابق.

تشير الجداول (4)، (5)، (6) السابقة إلى ما يلي :

– التباين الكبير بين معدل الضغط الضريبي الإجمالي، وخارج المحروقات بحيث بلغ الأول المتوسط الفترة (1996 –2003) بـــ 30.39% ، بينما وصل الثاني إلى 17,34 % في المتوسط.

– يعطي معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات أكثر دلالة لما يتحمله الاقتصاد الوطني، ويعتبر ضعيفًا مقارنة مع المستوى الذي حدده كولان كلارك بـــ 25 %.

- قد يفهم من انخفاض الضغط الضريبي خارج المحروقات بانخفاض الاقتطاعات الضريبية بفعل انخفاض المقدرة التكليفية للدخل الوطني (الناتج المحلي الإجمالي) وبذلك الانخفاض في الدخل الفردي.
- كذلك يساهم إنتشار البطالة في انخفاض الضغط الضريبي، بحيث تعمل على الحد من قدرة الدولة على فرض الضرائب على فئة كبيرة من أفراد المجتمع.

رابعا: الضغط الضريبي الفردي

يعتبر الضغط الضريبي الفردي، مقياسا لما يتحمله الفرد من الضرائب، لا من حيث المبلغ فحسب، وإنما لأهمية هذا المبلغ المقتطع من دخله، وما يلبيه من إشباع لحاجات الفرد المختلفة، لأن متوسط دخل الفرد هو الذي يظهر الوضعية المعيشية، والمستوى العام للإنفاق.

وعلى هذا، نادى خبراء الضرائب، بوجوب دراسة الضغط الضريبي الفردي إلى جانب دراسة الضغط الضريبي القومي الإجمالي في بلد معين. وهذا ما نادى به سليجمان " SLIGMAN " سنة 1925.

لا يخلو هذا المقياس، من صعوبات، والتي قد تنتج عن صعوبة معرفة ما ينفقه الفرد بدقة، وما يدفعه من ضرائب غير مباشرة ضمن السلع التي يستهلكها. وعليه سيكون حسابيا الضغط الضريبي الفردي تقريبيًا، عن طريق حساب متوسطه بقسمة إجمالي الإيرادات الضريبية على عدد السكان في الوطن، وهو ما يوضحه الجدول رقم (07) التالي:

الجدول رقم 07 : تطور الضغط الضريبي الفردي للفترة (95 – 2003)

السنوات البيان	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
الإيرادات الضريبية (مليار دج)	578,14	786,60	878,77	708,38	874,88	1522,73	1354,62	1425,8	1398,94
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دج)	1918,10	2.570,0	2780.2	2830.4	3248.2	4098.8	4235.6	4455.4	5149.0
عدد السكان (مليون نسمة)	27,79	38,3	28,9	29,398	29,965	30,416	30,879	31,357	31,848
نصيب ما يتحمله الفرد من ضرائب (دج)	20.803	28.305	30.407	24.096	29.196	50.063	43.868	45.469	43.925
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دج)	68. 949	90. 812	91.43 2	96.29 8	108.3 99	134.7 58	137.1 67	142.0	161.6
معدل الضغط الضريبي الفردي (%)	30,17	31,16	33 ,25	25,02	26,93	37,15	31,98	32,00	27,16

المصدر : اعتمادا على الجدول (03) السابق

O.N.S (2005) Retrospective statistique

ON.S – STAT N° 31. P31

ON.S l'algerie en quelque chiffres N° 28 Décembre 1995, p : 02

Ministère des finances 2004 ,p :1

– الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام ، رقم 31 نشرة 2002، نتائج 2000.

يشير الجدول السابق إلى الارتفاع في متوسط ما يتحمله الفرد من الضرائب، إلى غاية سنة 1999، و ذلك مقارنة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير شهد ارتفاعا في بقية الفترة (2000-2003)، إلا أن هذا المقياس لا يعبر عن حقيقة نصيب الفرد من الدخل لكونه يتأثر بالقيم القصوى و الدنيا، ذلك ما تشير له حدة البطالة التي سجلت نسبتي 28,89% و 27,30% على الترتيب خلال سنتي 2000 و 2001 [10]. وكل ما يعنيه هذا، هو الاتجاه النسبي نحو سوء الحالة المعيشية للفرد، والتي يضاف إلى أسباب تدهورها أيضا رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع.

الجدول رقم 08 :تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.

البيـــــــان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي	1498	1643	1658	1633	1627	1790	1775	1783	2000

المصدر : - Ministère des finances 2004 ,P : 01

خامسا: الضغط الضريبي الأمثل

حاول الكثير من الاقتصاديين تحديد المعدل الأمثل للضغط الضريبي الذي لا يجوز تعديله، وهذا منذ الفيزيوقراط الذين نادوا بأن لا يتعدى الاقتطاع الضريبي معدل 20 % من دخل المكلف، أو كما هو الحال لبعض الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "برودون Broudhou" الذي يحدد معدل الاقتطاع الضريبي بـــ 10 %[11] وعند المحدثين فقد حدده كما ذكرنا سابقا كولين كلارك COLLIN CLARK بـــ 25 % من الدخل القومي.

كما أنه لا يوجد للضغط الضريبي حدود بحيث يمكن أن يتغير من 1% إلى 100% من الدخل القومي [12]، ذلك أن نسبة الاقتطاع الضريبي مرتبطة بشكل مباشر بالإنفاق العام، اذ كلما زاد هذا الإنفاق زاد الاقتطاع الضريبي، ومن ثمة يساهم الإنفاق العام في تحديد معدل الاقتطاع الضريبي وهو ما يوضحه الجدولان التاليان:

الجدول رقم 09: تطورمعدل الاقتطاعات الضريبية ومعدل نمو الإنفاق العام لبعض الدول العربية

	نمو الإنفاق العام%			معدل الاقتطاعات الضريبية%		
	95	96	97	95	96	97
الجزائر	7,37-	3,77+	8,87+	30,16	30,60	31,60
تونس	5,90-	3,92-	4,19-	24,64	24,93	23,33
ليبيا	66,50+	10,56-	13,32+	41,37	39,36	41,47
موريتانيا	7,01-	0,75+	7,49-	25,65	32,67	29,01

-أخذت سنة 1993 كسنة أساس في حساب معدل نمو الإنفاق العام .
المصدر: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999 ،ص:274
– الجدول رقم 04 السابق

الجدول رقم10: تطورمعدل الاقتطاعات الضريبية ومعدل نمو الإنفاق العام بالجزائر (1998-2003)

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإنفاق العام 10^6 د.ج	845,2	875,7	961,7	1178,1	1321,0	1550,6	1752,7
معدل نموالإنفاق العام %	-	3,22	10,17	22,50	12,12	17,38	13,03
معدلالاقتطاع الضريبي %	-	25,70	26,93	37,15	31,98	32,00	27,16

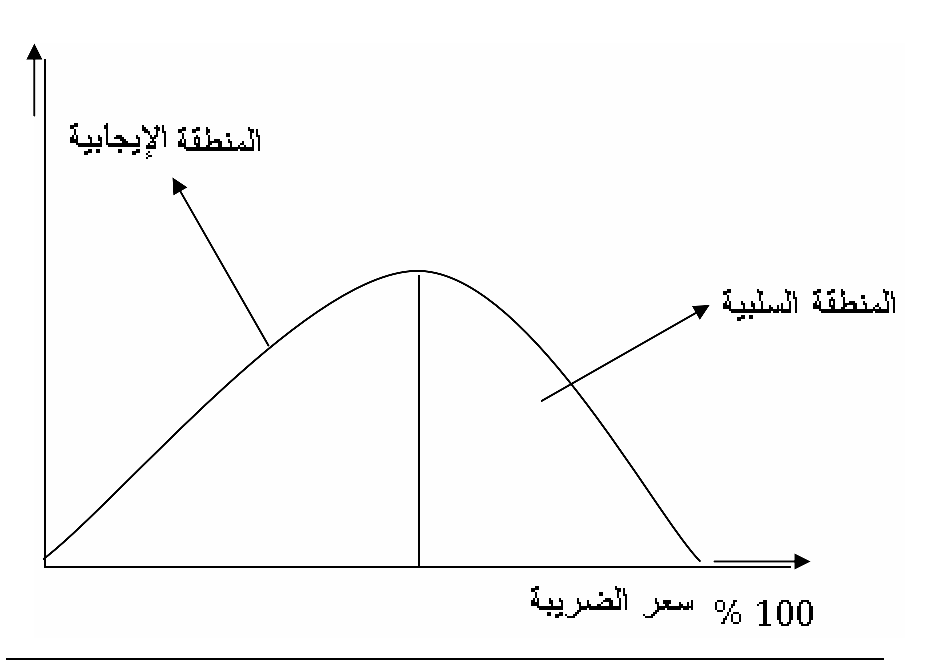
-أخذت سنة 1997 كسنة أساس في حساب معدل نمو الإنفاق العام .
المصدر: -Ministère desfinances [2005],P :01 .
-الجدول رقم:04 .

و رأى علماء المالية المعاصرين أمثال (كالدور KALDOR) بزيادة الضغط الضريبي في الدول المتجهة نحو التقدم الاقتصادي على أساس أن مستوى هذا الضغط هو بمثابة معيار لمدى كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

إن الضريبة المنخفضة يمكنها أن تنعش الاقتصاد وبرفع معدلاتها يمكنها أن تحقق مردودية ملائمة، لكن تعدي عتبة معينة للضغط الضريبي يعود سلبًا على الموارد المالية وعلى الاقتصاد. ولقد وضح الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر" Arther Laffer " ذلك من خلال المنحنى المنسوب لإسمه " منحنى لافر " والذي فحواه أن " كثرة الضريبة تقتل الضريبة " Trop d'impôt tue l'impôt أي تعدي الضغط الضريبي لعتبة معينة، يمكن أن يخفض الموارد المالية.

الشكل رقم (1): منحنى لافر laffer العلاقة بين الإيراد الضريبي وسعر الضريبة

الإيراد الضريبي



يبين هذا المنحنى أن رفع معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية إلى حد قمة المنحنى، والاستمرار في رفع معدل الضريبة ينزع حافز العمل، والكسب لدى الممولين، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، ويحدث ذلك في المنطقة السلبية من المنحنى.

الخلاصة

من خلال استعراضنا لموضوع الضغط الضريبي مع دراسة وتحليل لمستوياته في الجزائر، أمكن استخلاص صعوبة استعماله نتيجة عدم ظهور الإيرادات الضريبية الموجهة للجماعات المحلية ضمن الإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى ثنائية بنية هذه الأخيرة، (جباية عادية وجباية بترولية).

وكذلك خلصنا إلى انخفاض في مردودية مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات المعبر عن حقيقة ما يستعمله الاقتصاد الوطني من ضرائب الذي بلغ في متوسط فترة الدراسة (1996 – 2003) معدل 17,34 %. وهذا ما يعني ضعف النظام الضريبي كنتيجة لضعف الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وانتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي المترتب عليه نشاطات غير مصرحة وغير خاضعة للضرائب، كذلك ارتفاع دخل المحروقات، وبذلك الجباية البترولية، الشيء الذي ينعكس سلبا على مردودية مداخيل الجباية العادية. يضاف إلى هذا، انخفاض الدخل الفردي وانتشار البطالة التي من شانها تفويت فرص فرض ضرائب على المداخيل الأجرية.

عما سبق، ومن أجل تحسين مستوى الضغط الضريبي دون إضرار بالاقتصاد حتى يقترب من المستوى الأمثل 25 % نقترح الآتي:

– العمل على إنعاش الجهاز الإنتاجي، وتوفير مناخ أكثر ملاءمة للاستثمار بإزالة القيود الإدارية، والبنكية، وفي ذلك إحداث للدخل والحد من البطالة وفرض للضرائب.

– زيادة تفعيل تنظيم الاقتصاد الوطني بمواصلة تطهيره من الاقتصاد الموازي، وفي ذلك إخضاع ضريبي لنشاطات تدر دخلا معتبرا غير مصرح.

– تفعيل النظام الضريبي للحد من التهرب والغش الضريبي وللتخفيف من خسائر الخزينة العمومية بفعل هاته الظاهرة، وزيادة فعالية الفرق المختلطة (ضرائب، جمارك، تجارة).

– تأسيس علاقة إعلامية على المكلفين بين الإدارة الضريبية والبنوك، بإلزام هذه الأخيرة إرسال أي معلومة فيما يخص حركة حساب المتعاملين إلى الإدارة الضريبية.

– تحسين تكوين أعوان الضرائب وتحصينهم ماديا،و الرفع من وعيهم المهني بالسهر على تطبيق مواثيق أخلاقيات ممارسة المهنة.

– العمل على رفع الوعي الضريبي للمكلفين بزيادة الإعلام (المنشورات، الدوريات، الأيام الدراسية,...) ،و تفعيل تجسيد مبدأ العدالة الضريبية والرشادة في الإنفاق العام.

الهوامش

(01) - ALLAIN barrère ,1981,p :204.

(02) -ZEMRANI ,1981, P :220.

(03)، (04)، (05 تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 ،ص: 205 .

06) : تم حساب هذه االنسبة إعتمادا على

- O.N.S ,1992,n :35, p :69,87

-O.C.D.E,1992 ,P :75 (07)(08(، ترجمة - أقاسم قادة

[عبد المجيد قدي] 1994] ، . 30 : ص

(09) – عبد المجيد قدي ، ص:215

(10) -O.N.S [2005] Retrospective statistique .

(11)-Broudhon [1861],p:275.

نقلا عن: البطريق يونس أحمد، مقدمة في النظم الضريبية ص : 103.

(12) - KANDIL –Athmane [1970],P :16

نقلا عن : P :22 -MEHL .F [1959],science et technique fiscal

*) حسب تحقيق اجرته مديرية الدراسات و التشريع الجبائي بوزارة المالية بالجزائر على عينة من مجتمع ضريبي متكون من 650 شخص طبيعي و 350 شخص معنوي، إتضح أن الضريبة تمثل لدى 57.9% منهم عبئا اجباريا (خاصية الاكراه) و لدى 30.2% تمثل مساهمة في نفقات الدولة و لدى 2.9% اداة للتعديل الاقتصادي .

Bulletin des services fiscaux ,n 01 p :19

المرجع

I – باللغة العربية :

1- أقاسم قادة ، وعبد المجيد قدي [1994] المحاسبة الوطنية نظام الحسابات الوطنية الجزائرية ديوان المطبوعات الجامعية .

2- البطريق يونس أحمد [1972] ،مقدمة في النظم الضريبية المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ،الاسكندرية .

3- عبد العزيز ياسين، نظريات المالية العامة والنظام المالي المعهد المالي للإدارة،صنعاءالأردن.

4- بوزيدة حميد (1997) الضريبة وانعكاساتها على الاقتصادالجزائري،رسالة ماجستير جامعةالجزائر.

5- قدي عبد المجيد [1995] فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الـــدولية، دكتوراه دولة، ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

6- فنغور عبد السلام [1989]، الضرائب ومشاكل التمويل، رسالة ماجستير،جامعة باتنة،الجزائر.

7- صندوق النقد العربي [1995]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .

8- صندوق النقد العربي [1999] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998 أبو ظبي .

9- صندوق النقد العربي [2005] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 أبو ظبي.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [1994]، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

11- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

12- الديوان الوطني للإحصائيات [2002] الجزائر بالأرقام نتائج 2000.

II – باللغة الأجنبية :

13 -ALLAIN Barrère [1981], cours d’économie financière, Paris, D02/05 .

14 –Zemrani Bensalah, [1981]la fiscalité face au developpement économique et social du Maroc .

15- KANDIL –Athmane [1970],theorie fiscal et développement ,l'éxperience algeriènne,S.N.E.D,Alger.

16 -Ministère des finances Direction Générale des Impôts [1991] Bulletin des services fiscaux n° 14 Avril.

17 -Ministère des finances [2005], principaux indicateurs de l’économie Algérienne.

18-O.N.S[1992] , n :35 O.N.S[1992].

19 - O.N.S [2000] l’Algérie en quelques chiffres,N :29

20- O.N.S [2005] Retrospective statistiqu (1970-2002) .

21- O.C.D.E[1992] ,Recettes des pays membres de O.C.D.E ,PARIS